

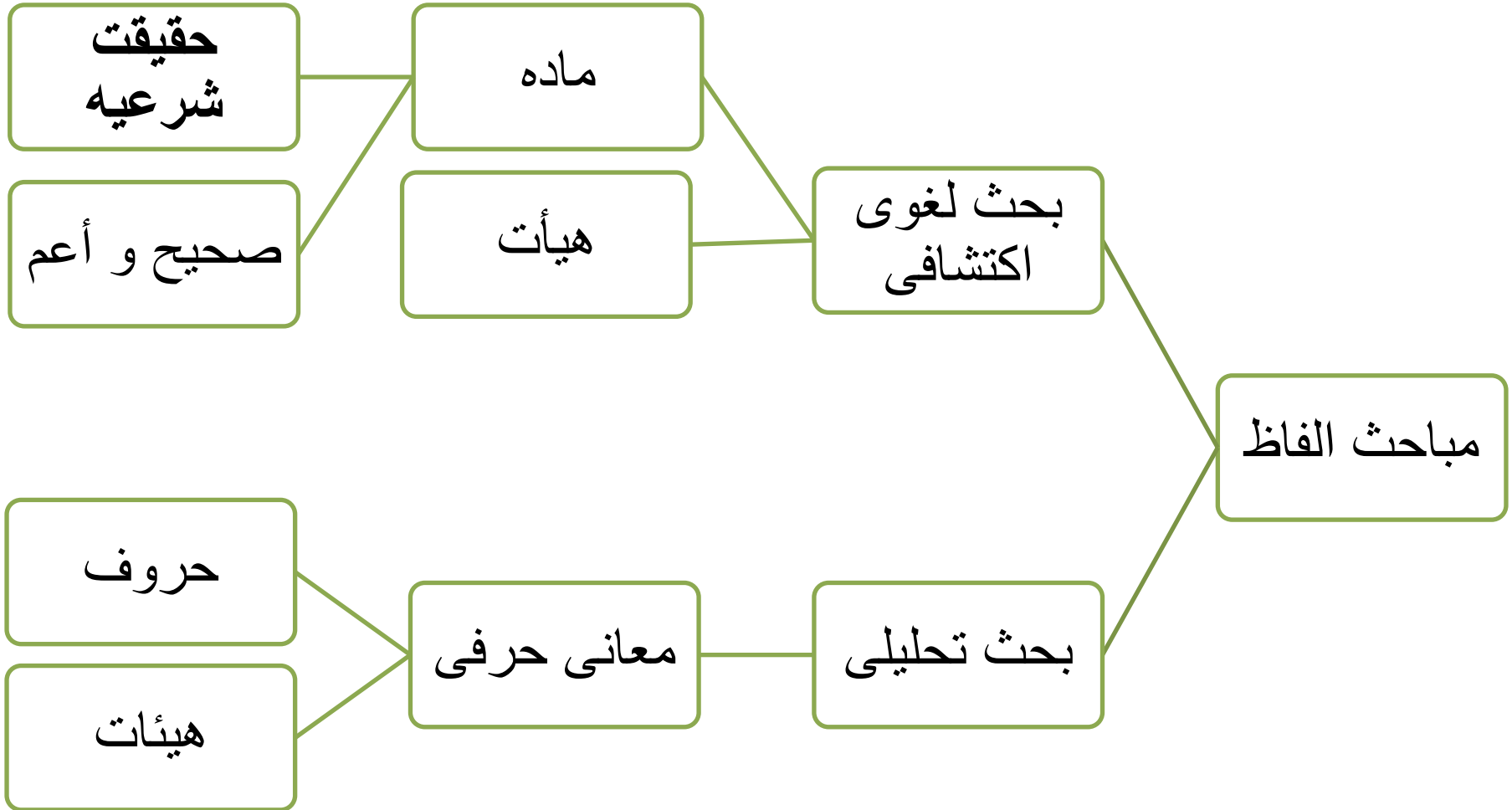
# علم أصول الفقه

٧٤

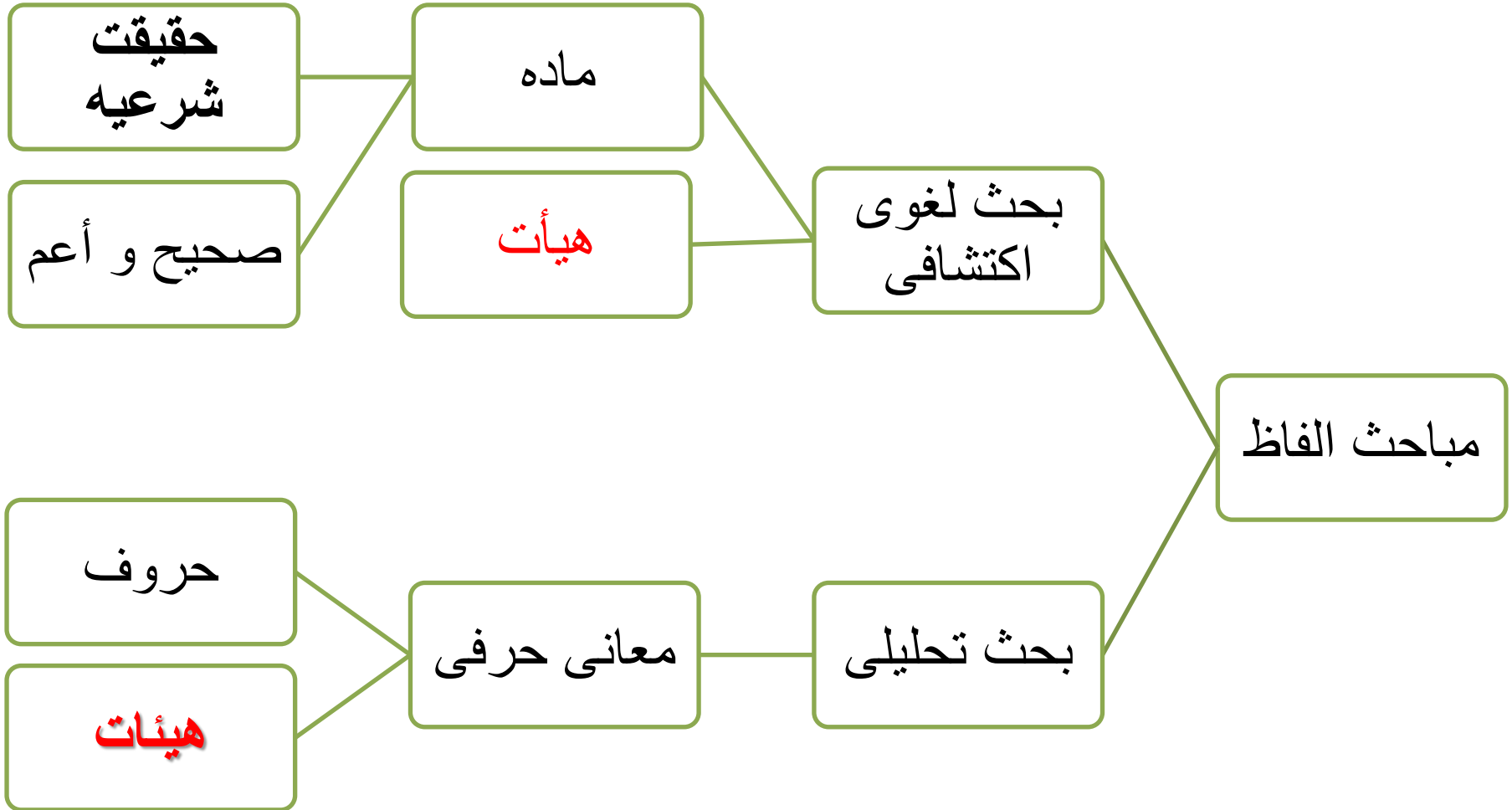
معاني حرفي ١٥-١٢-٩٤

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

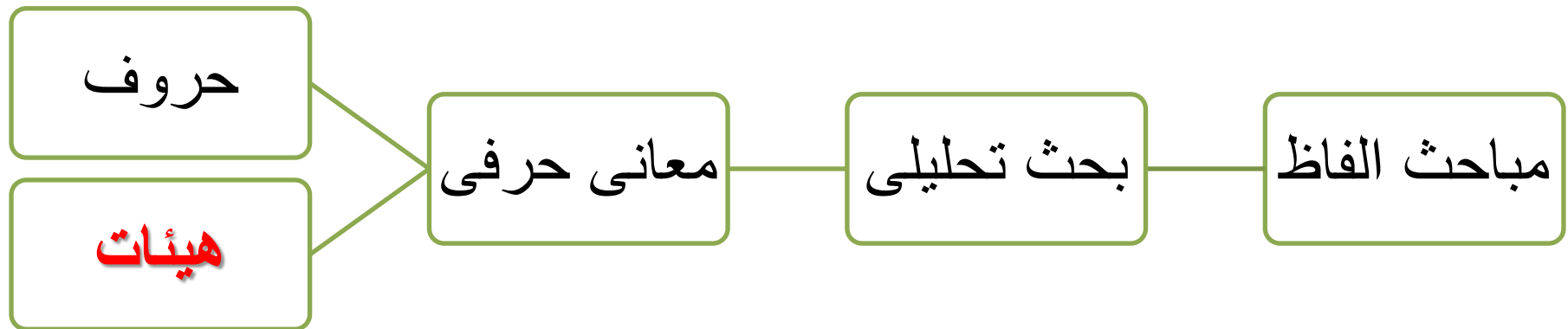
## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



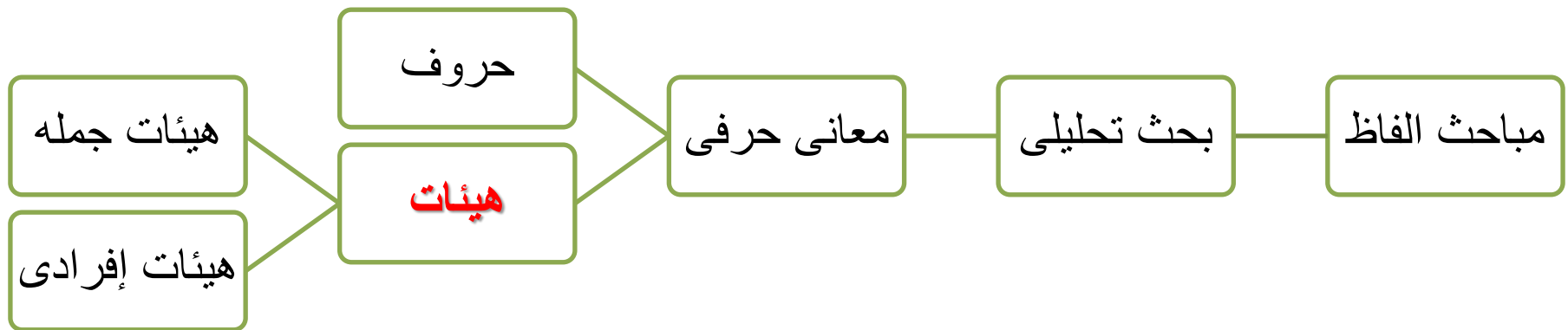
## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



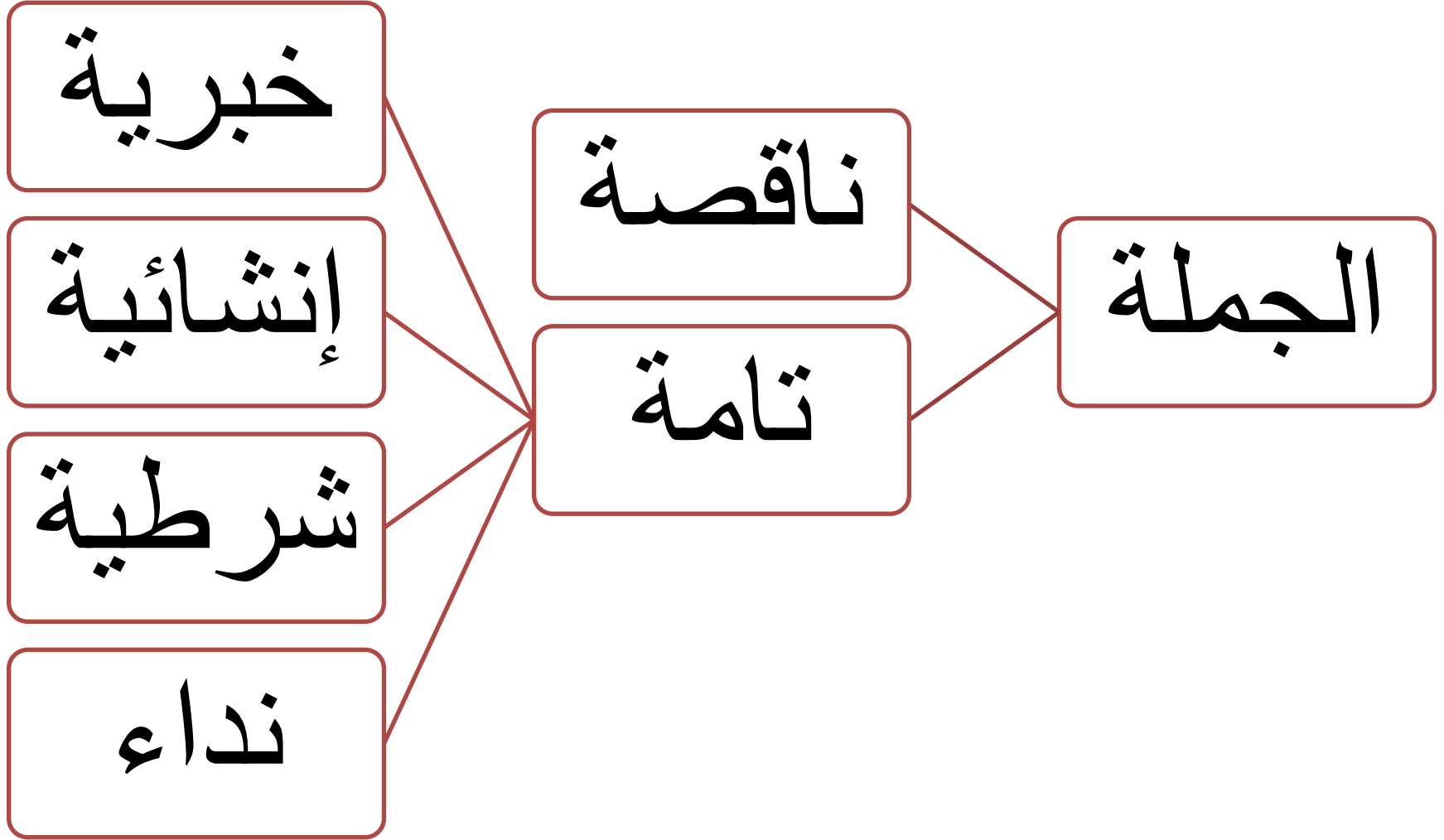
## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



## ۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



# البحوث اللفظية التحليلية



# البحوث اللفظية التحليلية



## ١ - هيئة الفعل

النسبة الصدورية القائمة بين الحدث و  
الفاعل.

هذه النسبة يستحيل أن تكون نسبة تامة

الجملة الفعلية تحتوي على النسبة التامة

الفعل بمفرده ناقص

الجملة الفعلية لها مدلول وضعي  
تصوري

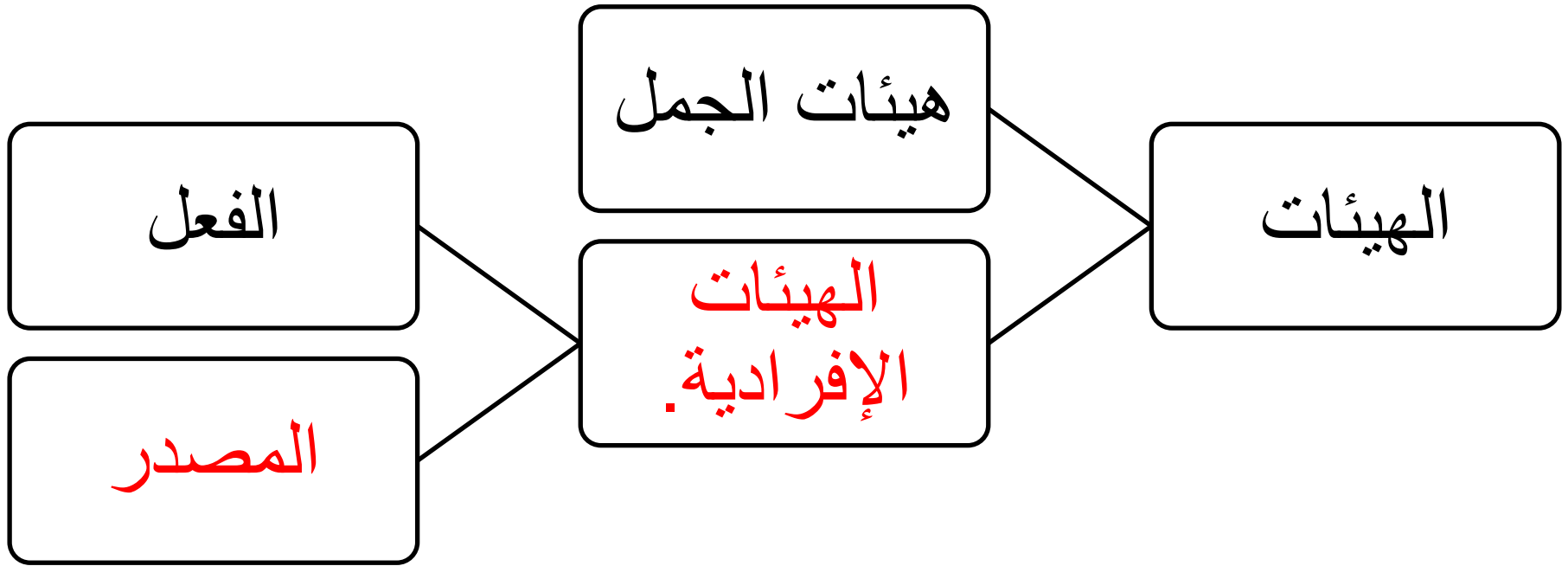
الفعل لا يصحّ الحكم عليه و إن صحّ الحكم به و لا يصحّ  
حملة على مصداق مدلول المادة

مواطنها  
الأصلي هو  
الخارج

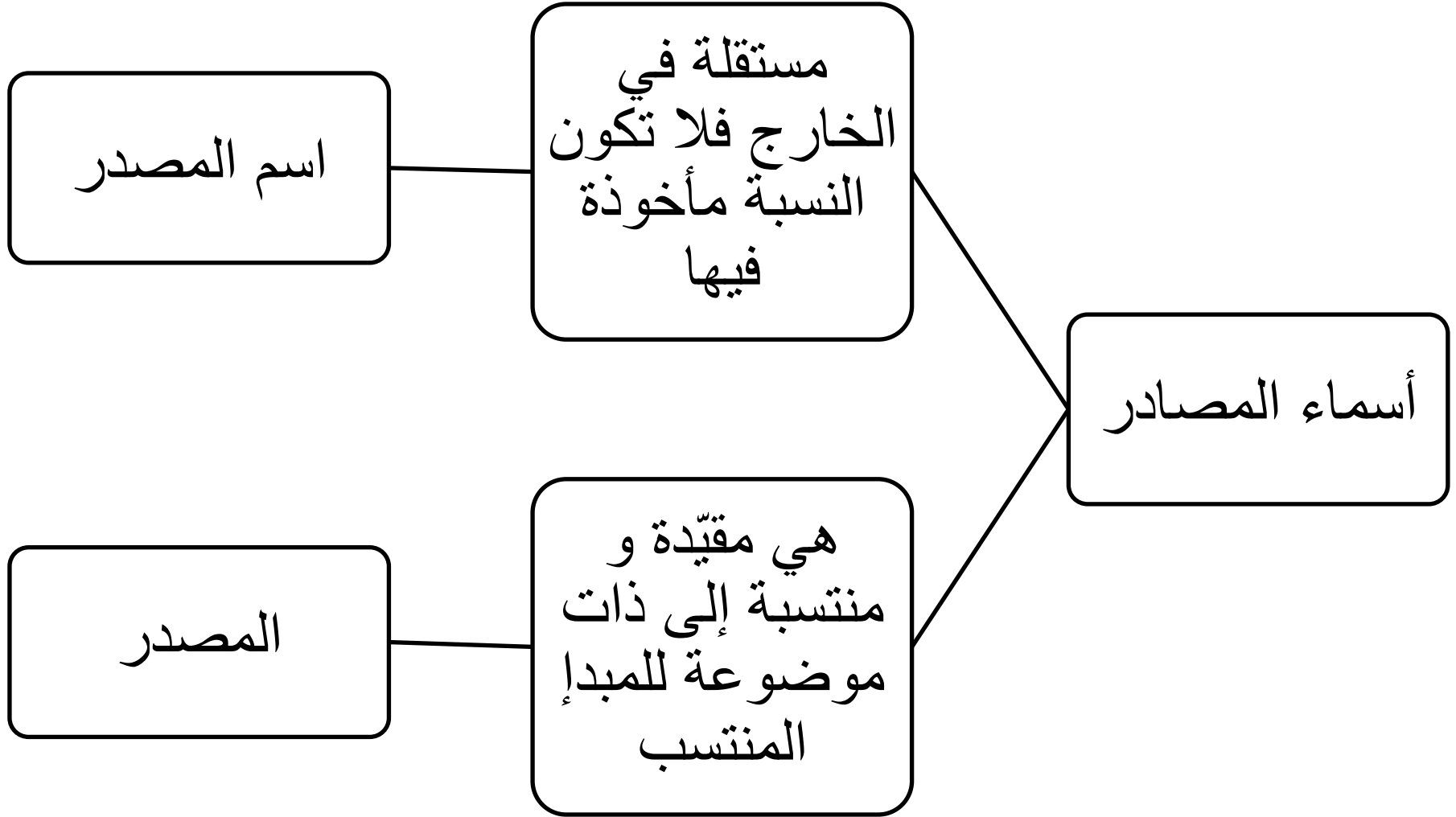
القناعات  
الثابتة  
بوجدان أو  
المبرهنة



# البحوث اللفظية التحليلية



## ٢- هيئة المصدر



## ٢- هيئة المصدر

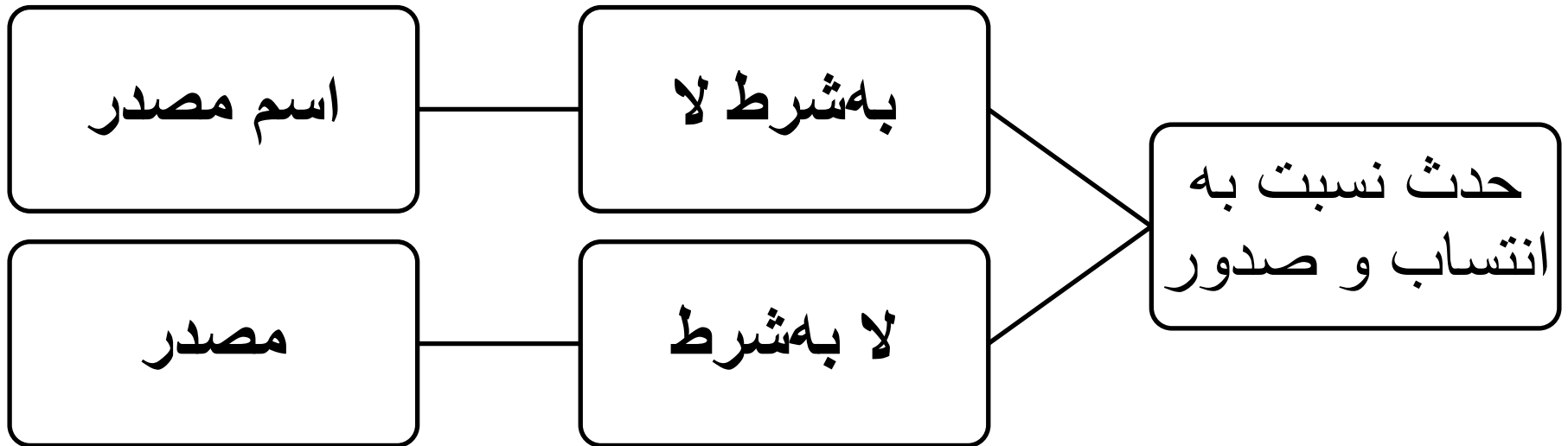
اسم  
المصدر

المصدر

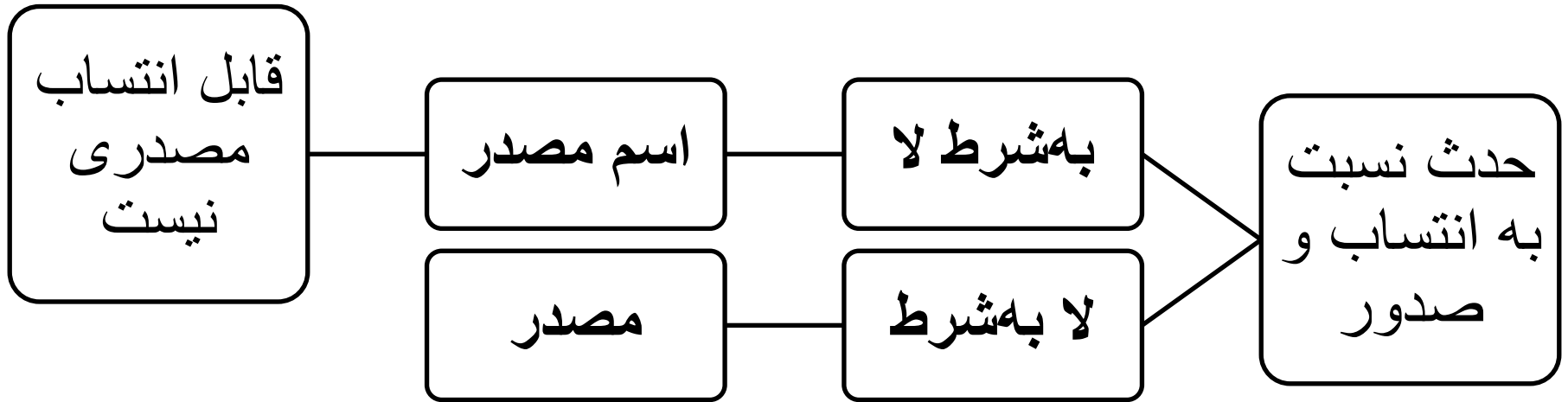
الفعل و  
كلّ جملة  
تامة

الجملة  
الناقصة و  
المشتق

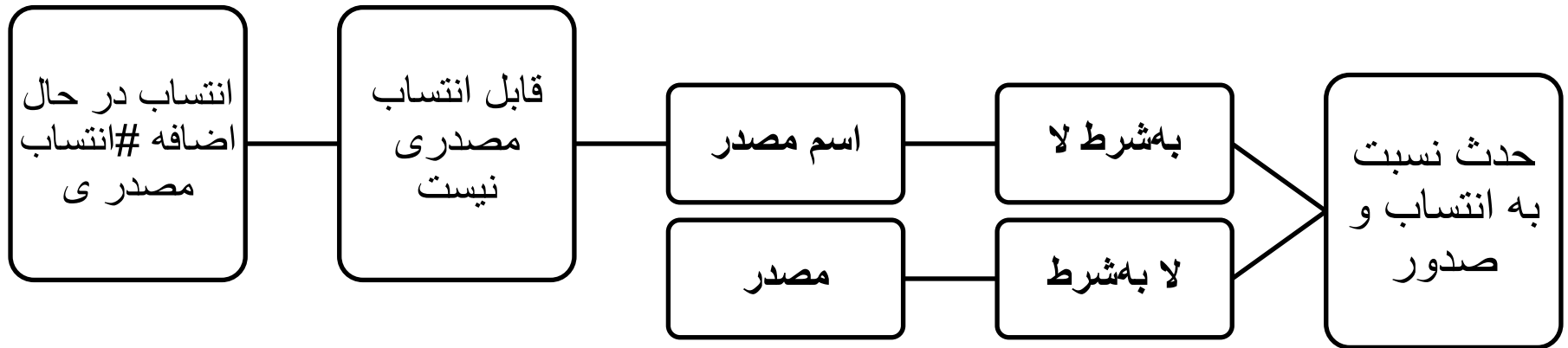
# نظر نهایی در مورد مصدر



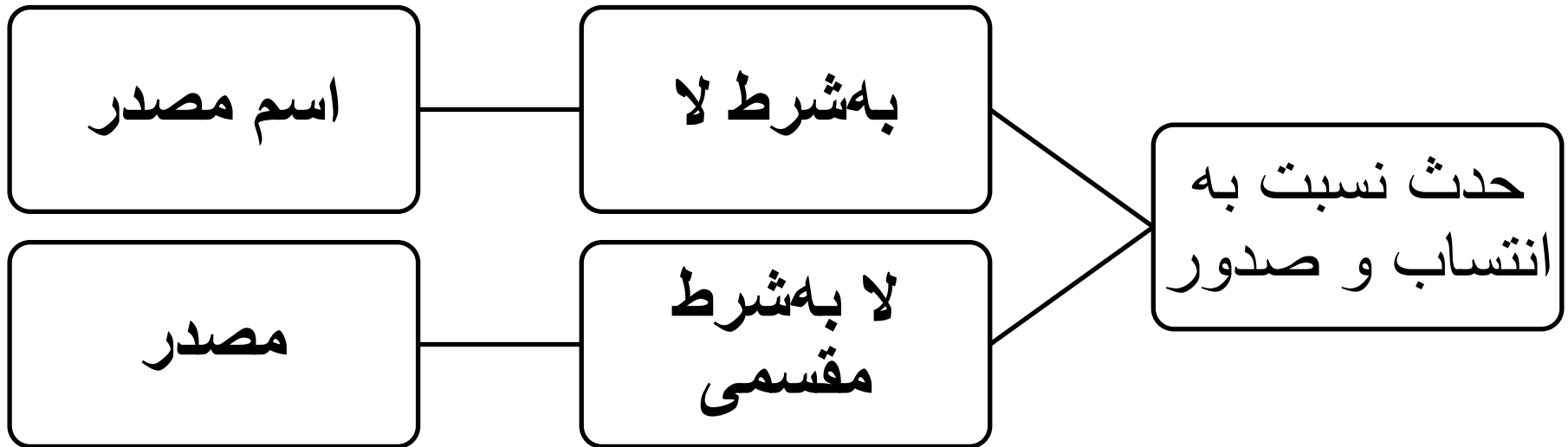
# نظر نهایی در مورد مصدر



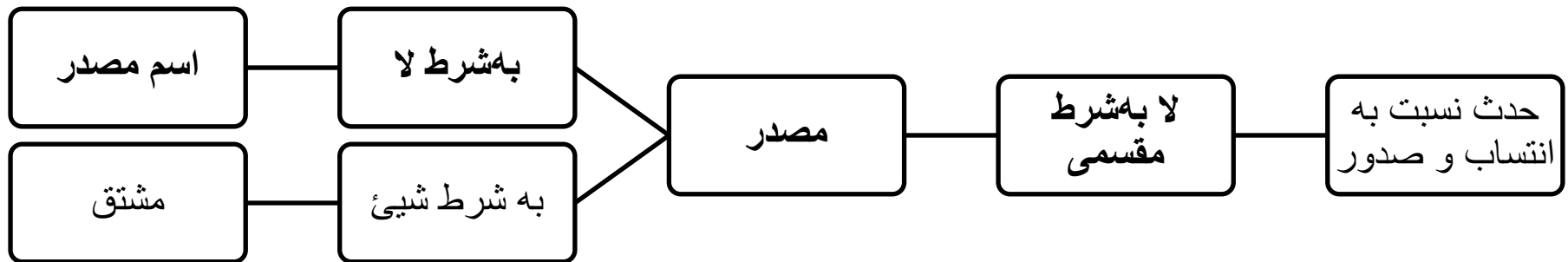
# نظر نهایی در مورد مصدر



# نظر نهایی در مورد مصدر

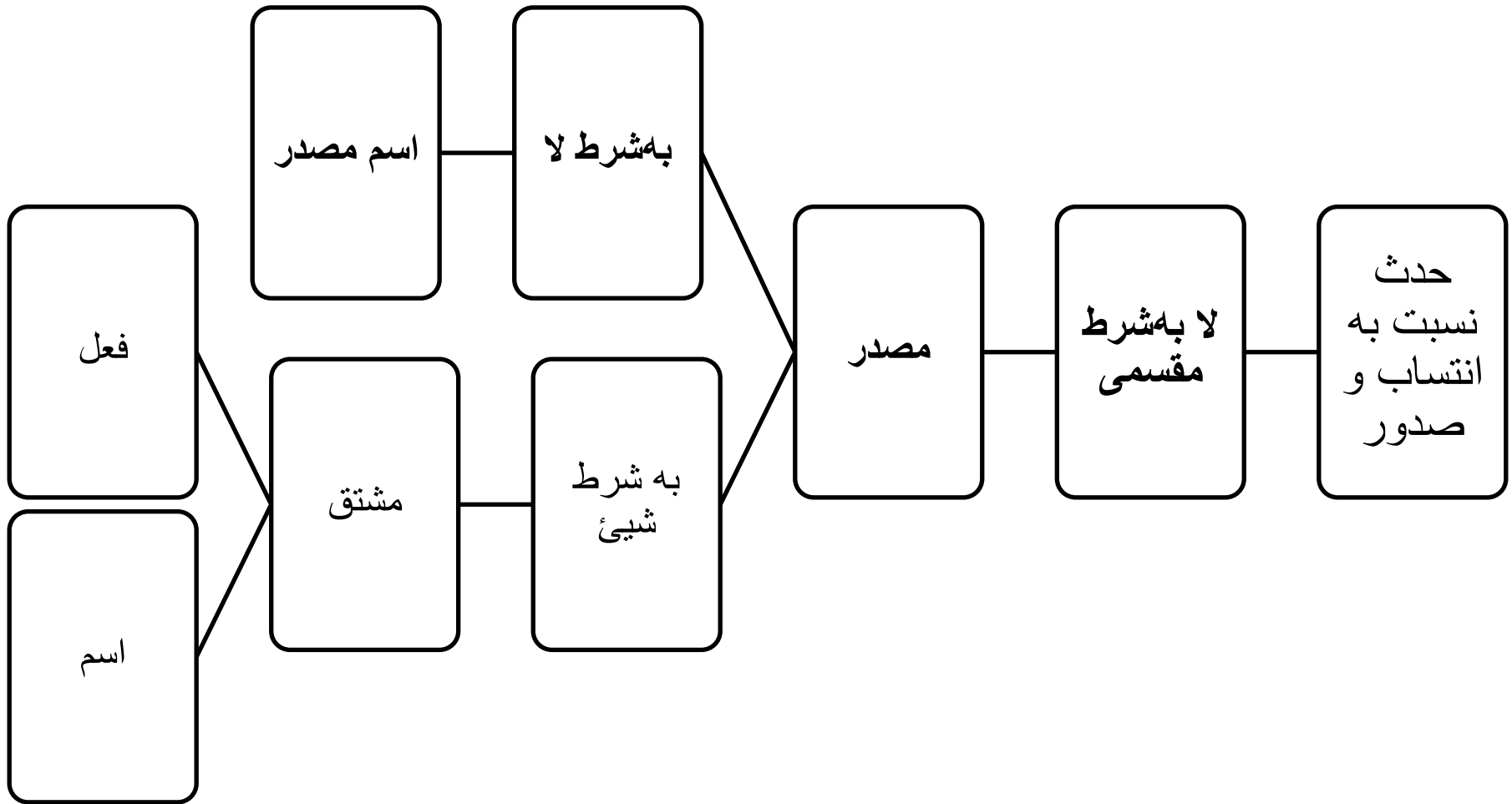


# نظر نهایی در مورد مصدر

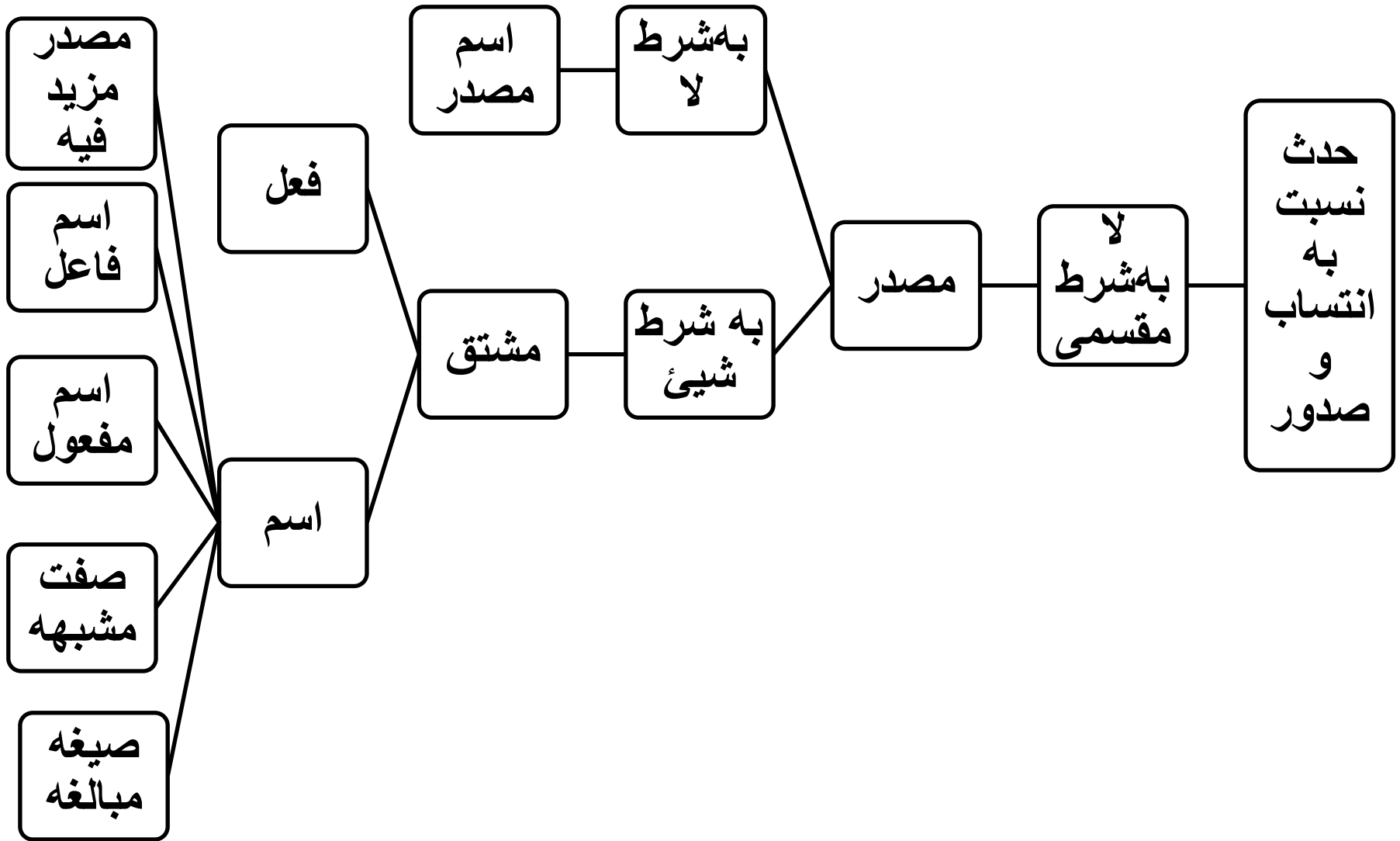




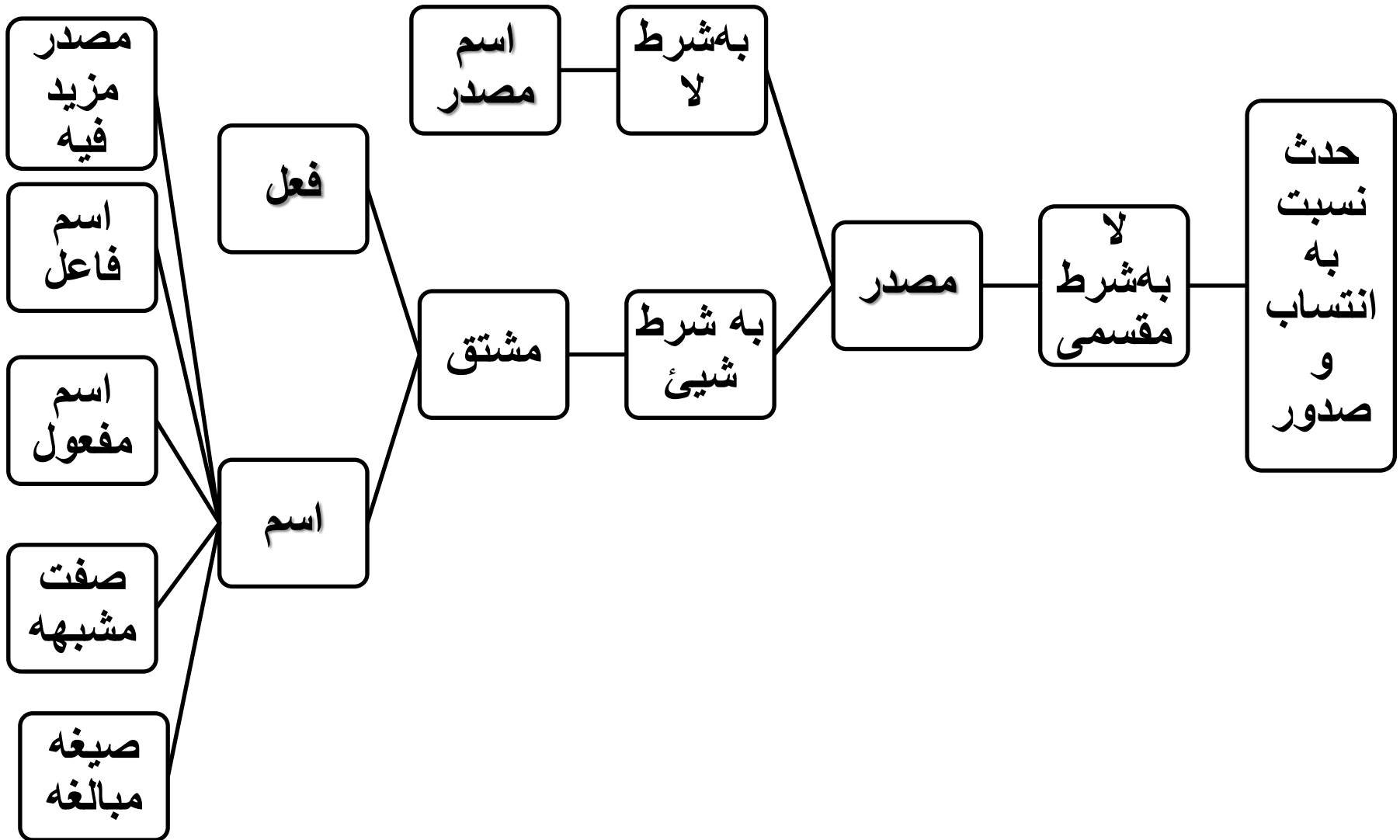
# نظر نهایی در مورد مصدر



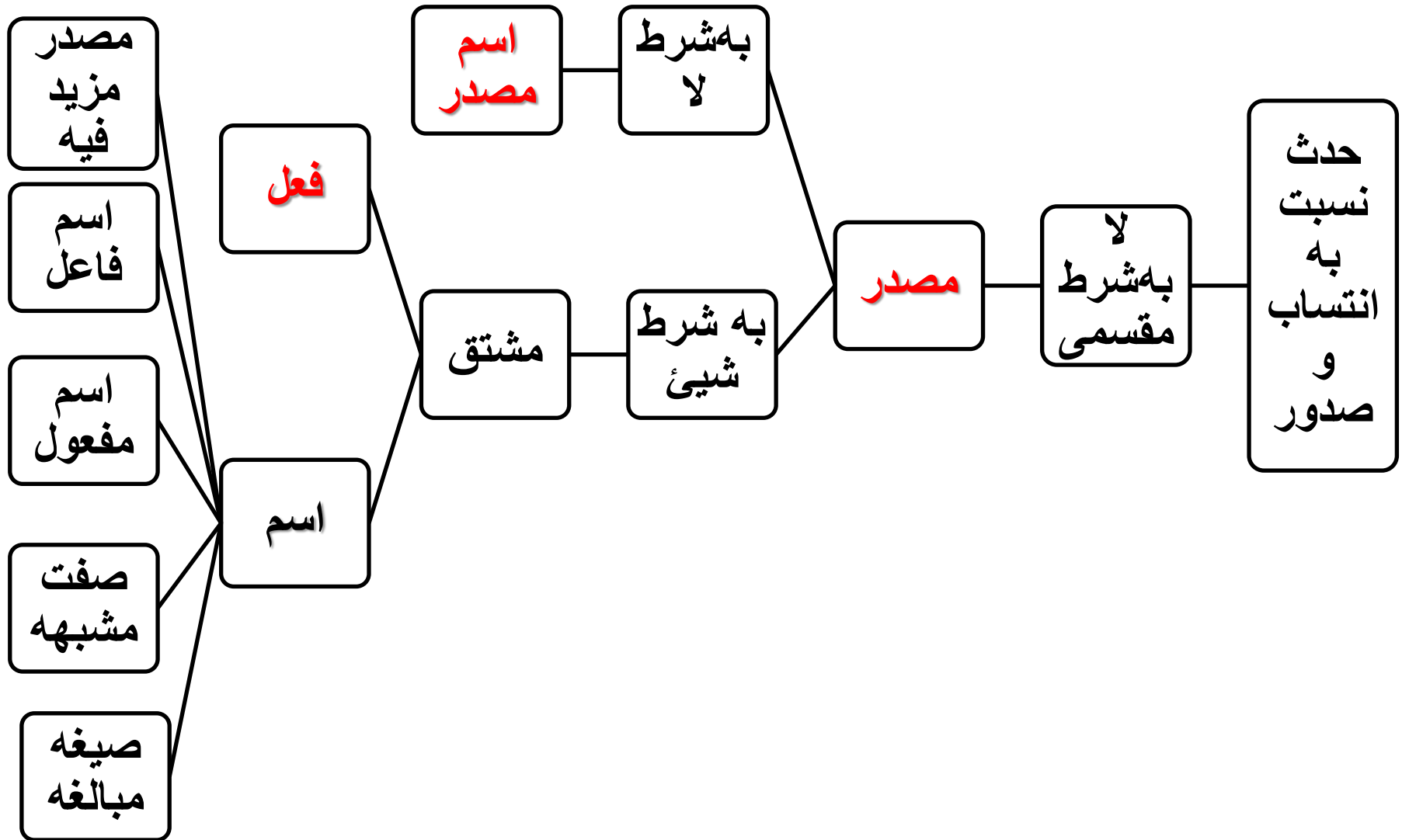
# نظر نهایی در مورد مصدر



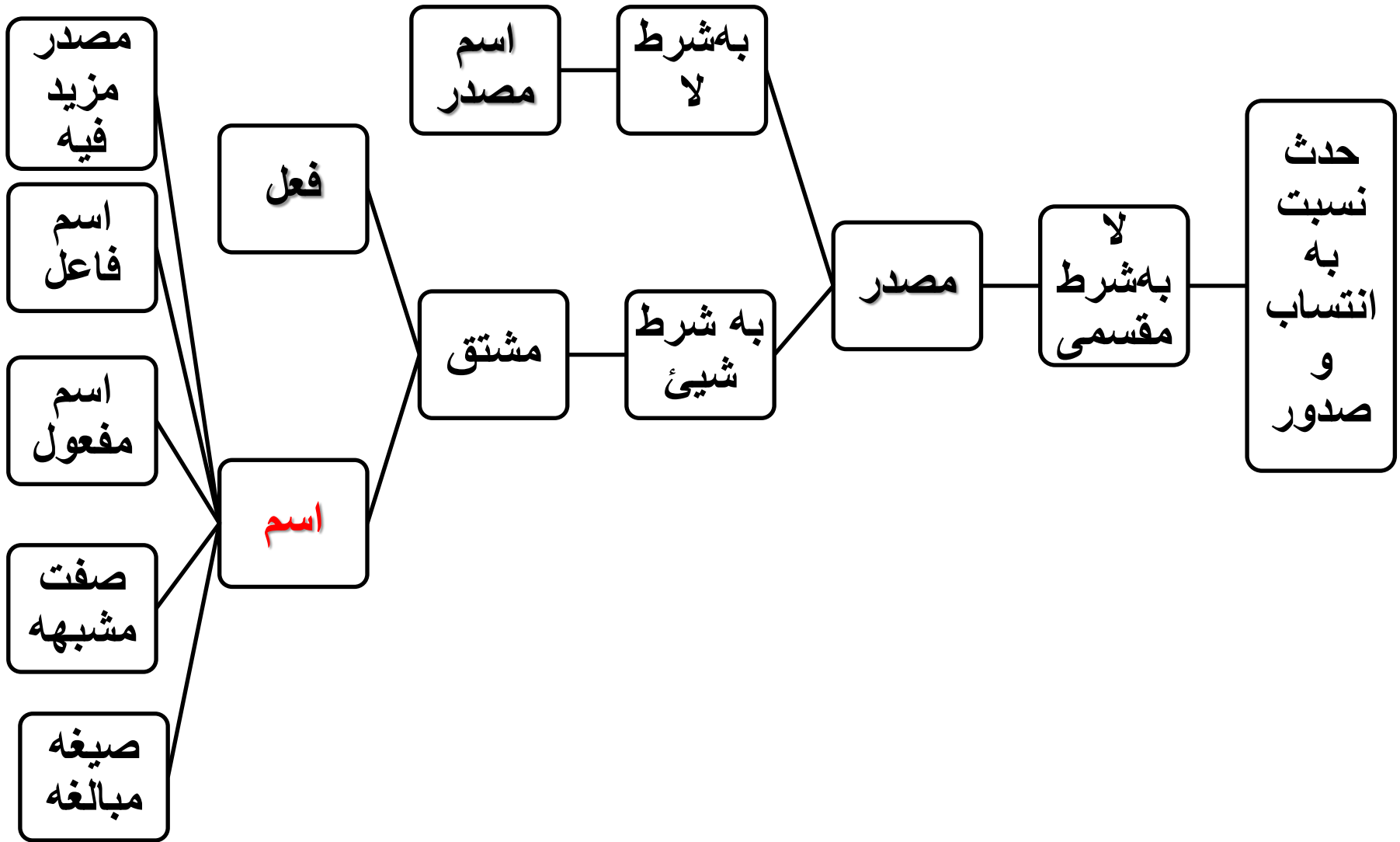
# نظر نهایی در مورد مصدر



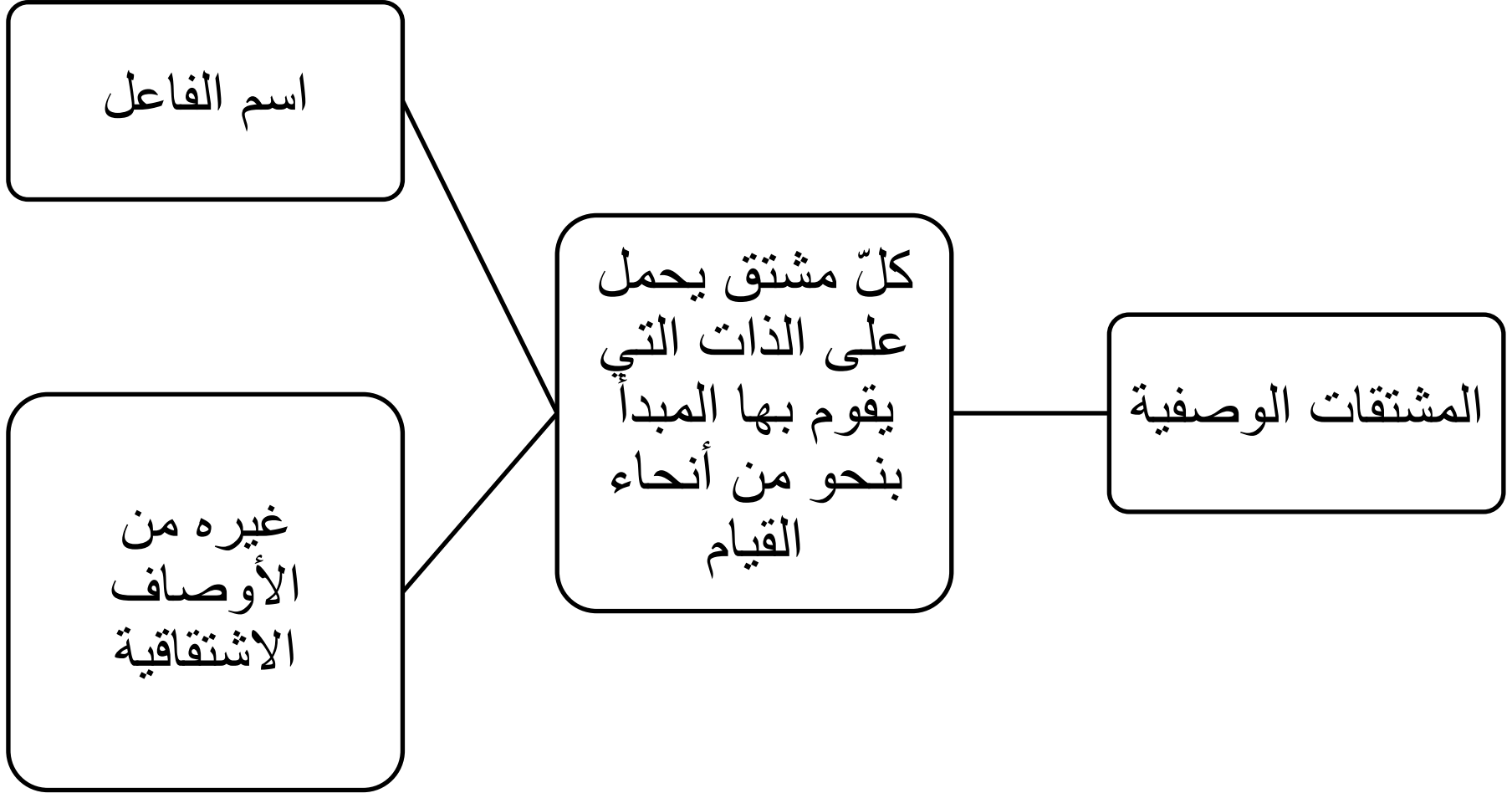
# نظر نهایی در مورد مصدر



# نظر نهایی در مورد مصدر



## ٣- هيئة المشتقات



## ٣- هيئة المشتقات

- ٣- هيئة المشتقات
- الجهة الثالثة: في تشخيص مفاد هيئة المشتقات الوصفية. و المراد بها كل مشتق يحمل على الذات التي يقوم بها المبدأ بنحو من أنحاء القيام، كاسم الفاعل و غيره من الأوصاف الاشتقاقية.

## ٣- هيئة المشتقات

هيئة هذه المشتقات موضوعة لمعنى  
إضافي زائداً على مدلول المادة

عدم كونها موضوعة لنسبة تامة

تحمل على الذات بلا عناية بينما لا  
يحمل المصدر عليها إلا بعناية،

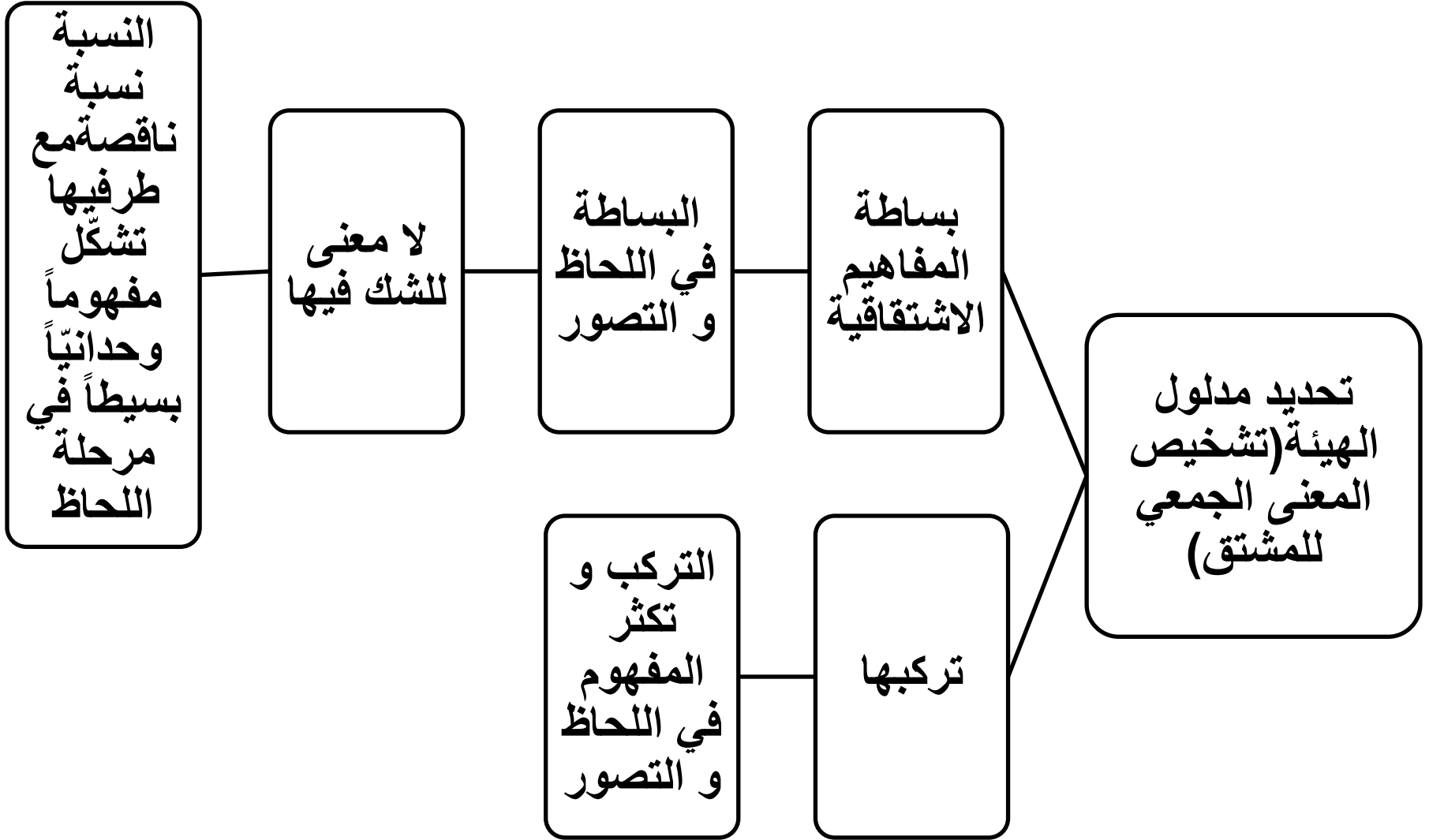
لا شك



## ٣- هيئة المشتقات

- و لا شك في أنَّ هيئة هذه المشتقات موضوعة لمعنى إضافي زائداً على مدلول المادة، كما لا شك أيضاً في عدم كونها موضوعة لنسبة تامة و من ناحية ثالثة، يلاحظ أنَّ هذه المشتقات تختلف عن المصدر في أنها تحمل على الذات بلا عناية بينما لا يحمل المصدر عليها إلاَّ بعناية،

### ٣- هيئة المشتقات



## ٣- هيئة المشتقات

- و على أساس هذه المسلمات يقع الكلام عن تشخيص المعنى الجمعى للمشتق و بكلمة أخرى: تحديد مدلول الهيئة فيه.
- و من خلال البحث فى ذلك نشأ الحديث عن بساطة المفاهيم الاشتقاقية و تركيبها حسب الاحتمالات التى تطرح فى مقام تشخيص المدلول.
- و لا ينبغى أن يكون المراد بالبساطة التى وقع النزاع فيها البساطة فى اللحاظ و التصور فى مقابل التركب و تكثر المفهوم فى هذه المرحلة، لأن البساطة بهذا المعنى لا معنى للشك فيها على جميع الاحتمالات فى مدلول المشتق حتى لو بنى على دخول النسبة و الذات فيه، لأن النسبة الممكن ادعاء دخولها نسبة ناقصة لوضوح عدم تكفل المشتق لمفاد جملة تامة على نحو يصح السكوت عليه، و النسبة الناقصة مع طرفيها تشكل مفهوماً وحدانياً بسيطاً فى مرحلة اللحاظ و التصور كما تقدم،

## ٣- هيئة المشتقات

- فلا بديل لهذه البساطة إلا دعوى دخول النسبة التامة في مفاد المشتق و هو واضح البطلان،

## ٣- هيئة المشتقات

- كما لا ينبغي أن يقال في تصوير النزاع أنه بعد الفراغ عن كون مدلول المشتق منتزعا عن الذات بلحاظ تلبسها بالمبدأ يتكلم في ان المنتزع هل هو عنوان واحد أو أمران، لأن هذا يعني فراغ كلا الطرفين عن مقومية الذات للمدلول الاشتقاقي، مع ان هذه المقومية محل الإشكال عند القائلين بالبساطة و مورد ما نقل من براهين المحقق الشريف على إبطال التركيب،

## ٣- هيئة المشتقات

- و عليه فمرجع البحث في البساطة و التركيب إلى البحث عن أنه بضمّ مدلول الهيئة إلى مدلول المادة هل يتحصّل معنى واحد إدراكاً و تحليلاً أو أنه معنى واحد إدراكاً و لكنه بالتحليل مركب من حدث و غيره على نحو تركيب مفاد الجملة الناقصة.

## ٣- هيئة المشتقات

- و على أى حال، فالأقوال فى تحديد مدلول المشتق من زاوية البساطة و التركيب و التمييز بينه و بين المصدر يمكن تلخيصها فى أربعة:

## ٣- هيئة المشتقات

المشتق موضوع بمادته للحدث و بهيئته للدلالة على أنه ملحوظ لا بشرط عن الحمل على الذات (المحقق الدواني و المحقق النائيني)

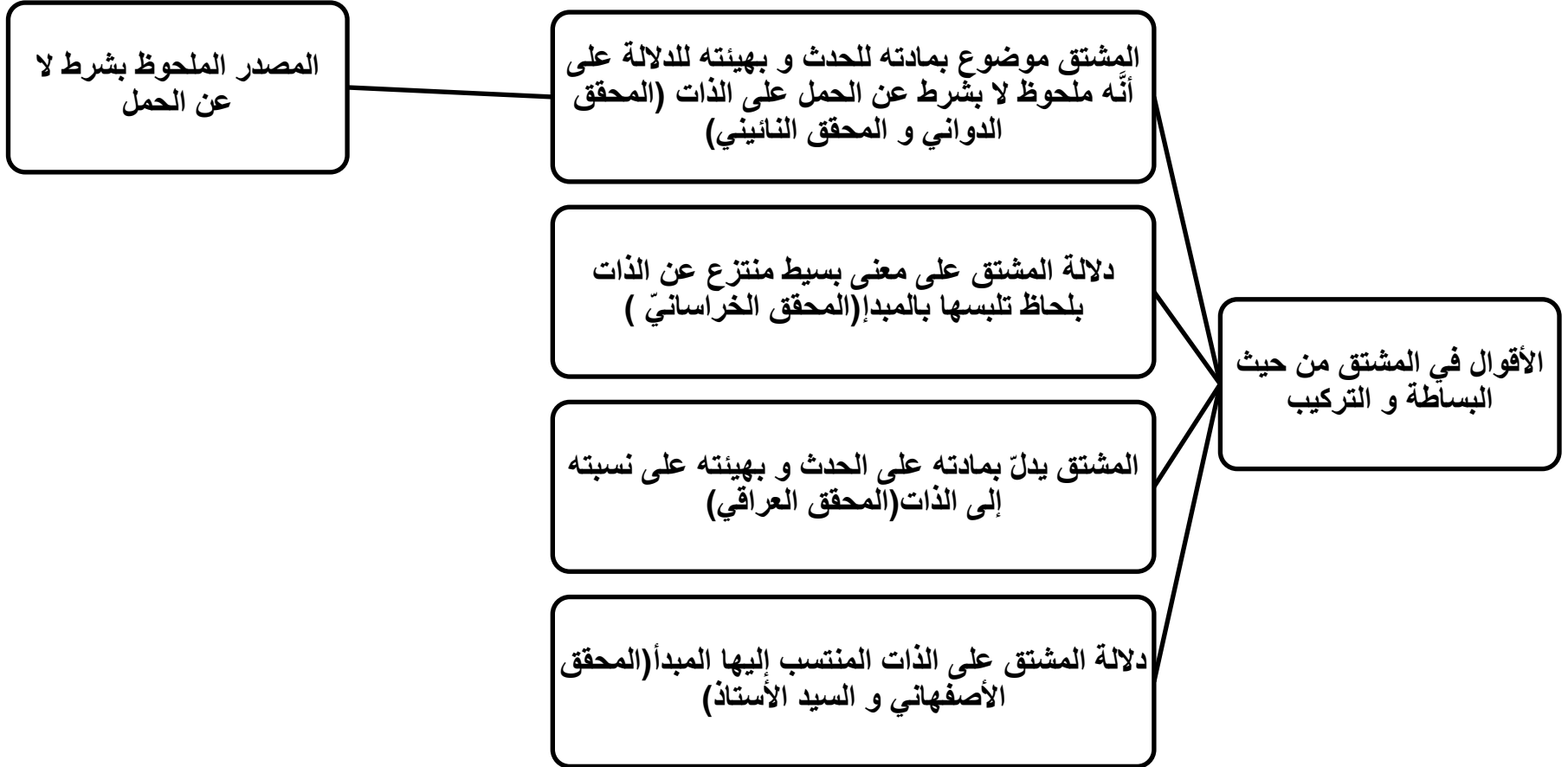
دلالة المشتق على معنى بسيط منتزع عن الذات بلحاظ تلبسها بالمبدأ (المحقق الخراساني)

المشتق يدل بمادته على الحدث و بهيئته على نسبه إلى الذات (المحقق العراقي)

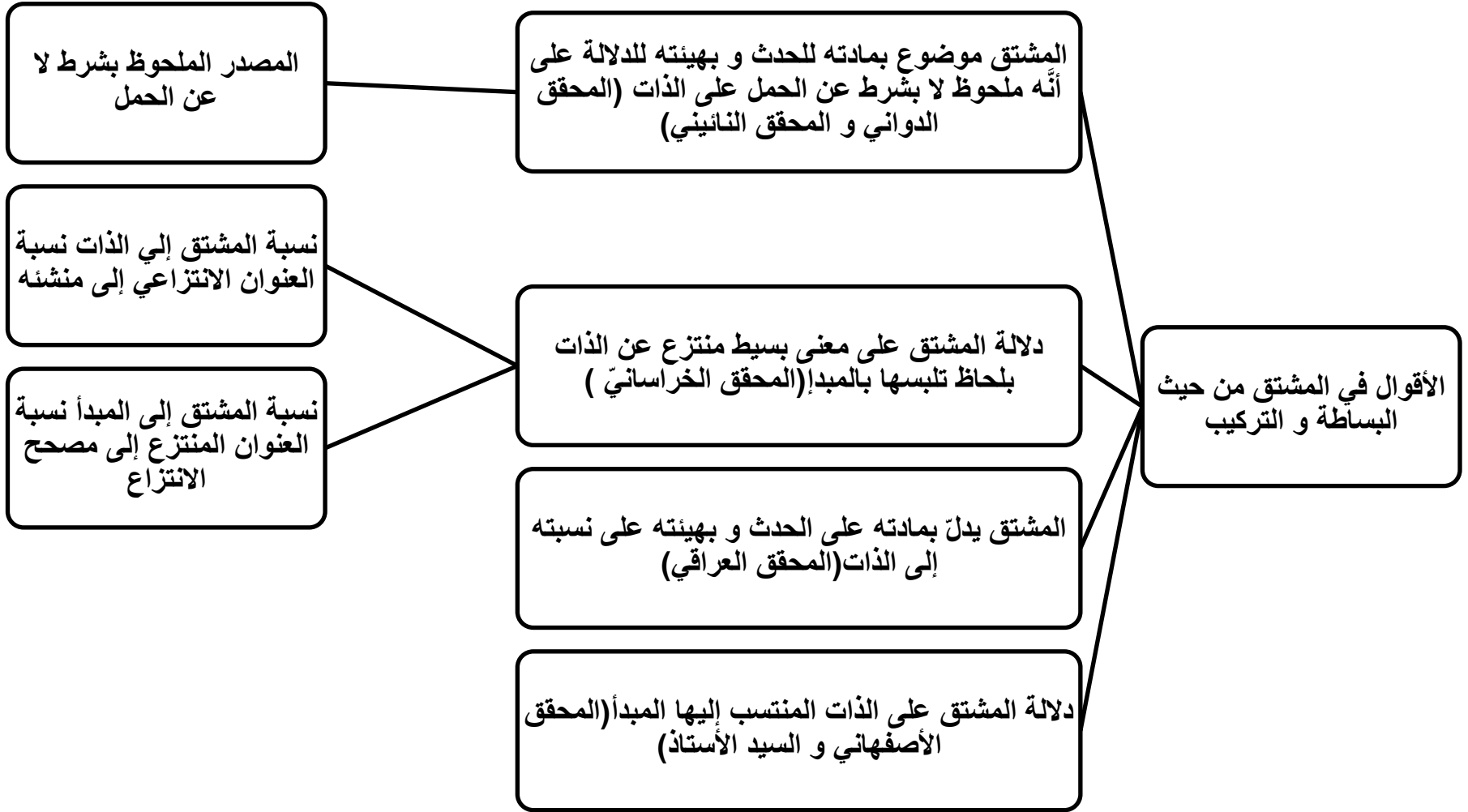
دلالة المشتق على الذات المنتسب إليها المبدأ (المحقق الأصفهاني و السيد الأستاذ)

الأقوال في المشتق من حيث البساطة و التركيب

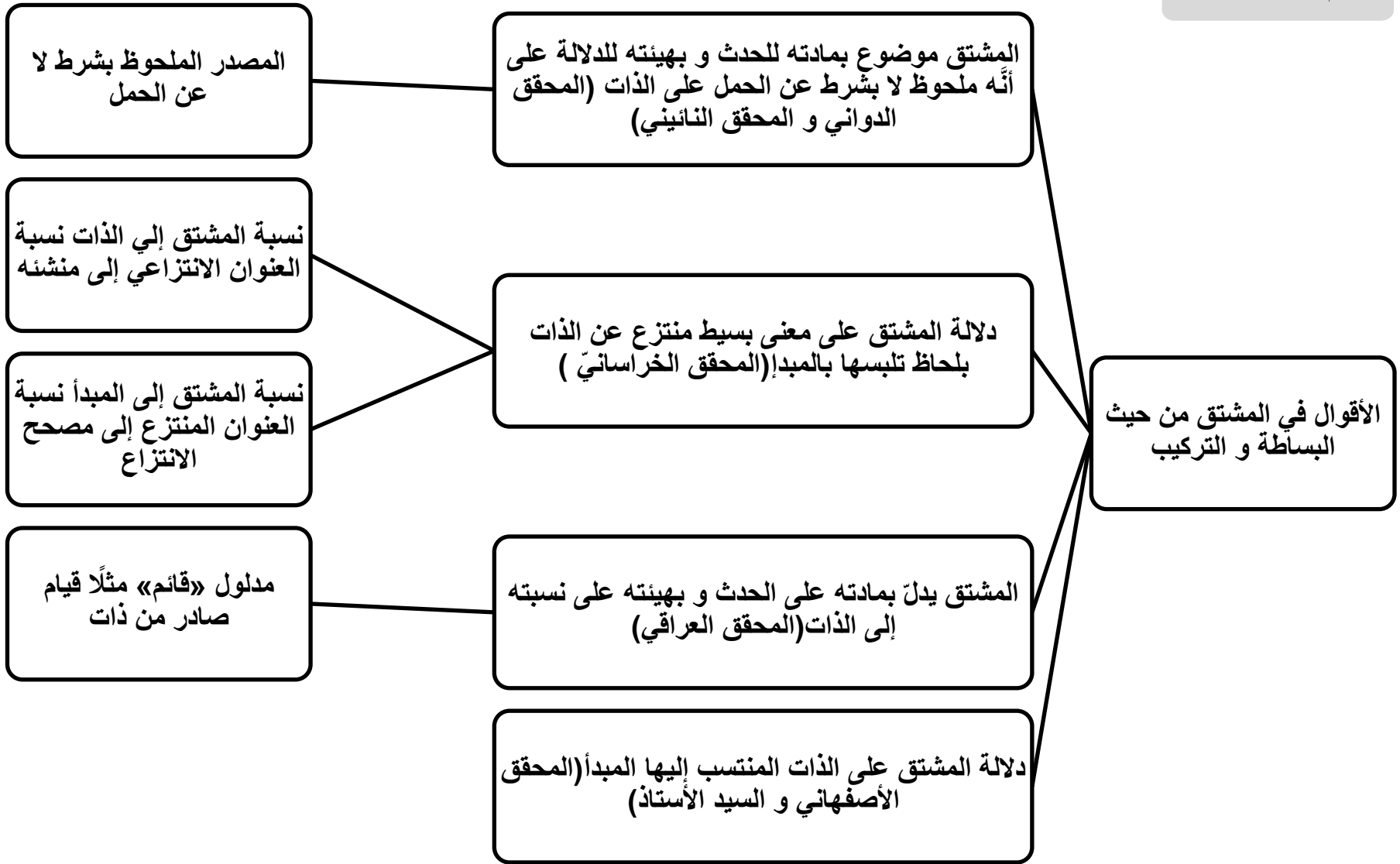




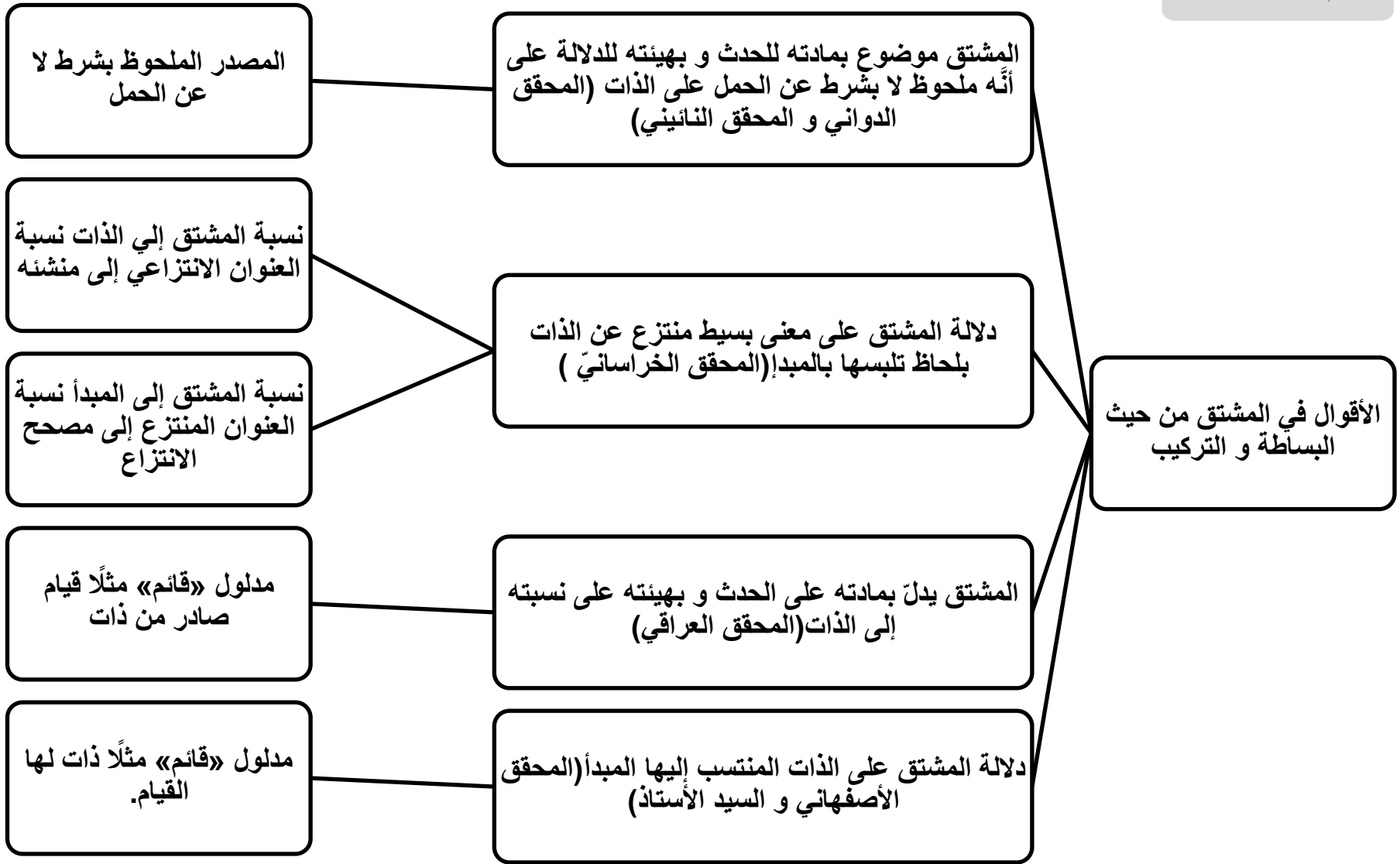
### ٣- هيئة المشتقات



### ٣- هيئة المشتقات



### ٣- هيئة المشتقات



## القول الثالث و مناقشته

- و اما القول الثالث الذي اختاره المحقق العراقي من دلالة المشتق بمادته على الحدث و بهيئته على النسبة فقد استند فيه إلى استقراء وضع الهيئات في اللغة فإنها جميعاً موضوعة بإزاء معانٍ حرفيةٍ نسبيةٍ فيما نعرف فلا تكون هيئة المشتق بدعاً عنها.

## القول الثالث و مناقشته

- و بما أن المعنى النسبي بحاجة إلى طرف آخر غير المبدأ و هو الذات و من دون أخذها في المشتق لا يصحّ الحمل فيه اضطرّ المحقق العراقي (قده) إلى علاج هذه النقطة.
- و لكن عبارات تقرير بحثه لا تخلو عن غموض و تشويش يمكننا أن نستخلص منها نسخين من العلاج.

## القول الثالث و مناقشته

- ١- ان يدعى دلالة المشتق على طرف النسبة بالالتزام و تكون صحّة الحمل بملاحظة هذا المدلول الالتزامى.
- و فيه:
- أولاً: أنه **تعسف** واضح، فإنّ الظاهر من حمل المشتق على ذات أو على مشتق آخر كقولنا الناطق ضاحك، الربط بين المدلولين المطابقين لهما.

## القول الثالث و مناقشته

- و ثانياً: انّ هذه الدلالة لا تعين أخذ الذات طرفاً للنسبة بنحو المقيد أعني ذات لها المبدأ، لا بنحو القيد أعني مبدأ لذات. و الذي يجدى في صحة حمل المشتق و يكون مستفاداً منه لغة هو الأول لا الثانى.
- و ثالثاً: النقض بالمصدر بناء على المسلك المشهور من دلالة هيئته على النسبة فلو كانت الدلالة الالتزامية على طرف النسبة كافية لتصحيح الحمل لما بقى فرق بينه و بين المشتق.



## القول الثالث و مناقشته

- ٢- انَّ هيئَةَ المشتقِّ موضوعةٌ للنسبةِ الاتحاديةِ بينِ الذاتِ و المبدأِ فلا مغايرةٌ بينِ الطرفينِ كى لا يصحَّ الحملُ.

## القول الثالث و مناقشته

- و الواقع أنَّ هذا البيان ممَّا لم نفهم له معنى، إذ ليس البحث عن الدال على النسبة الاتحادية أو الحملية و أنَّما الإشكال في التغاير بين المشتق و ما يحمل عليه إذا لم تؤخذ الذات فيه و هو تغاير مناف لصحة الحمل.

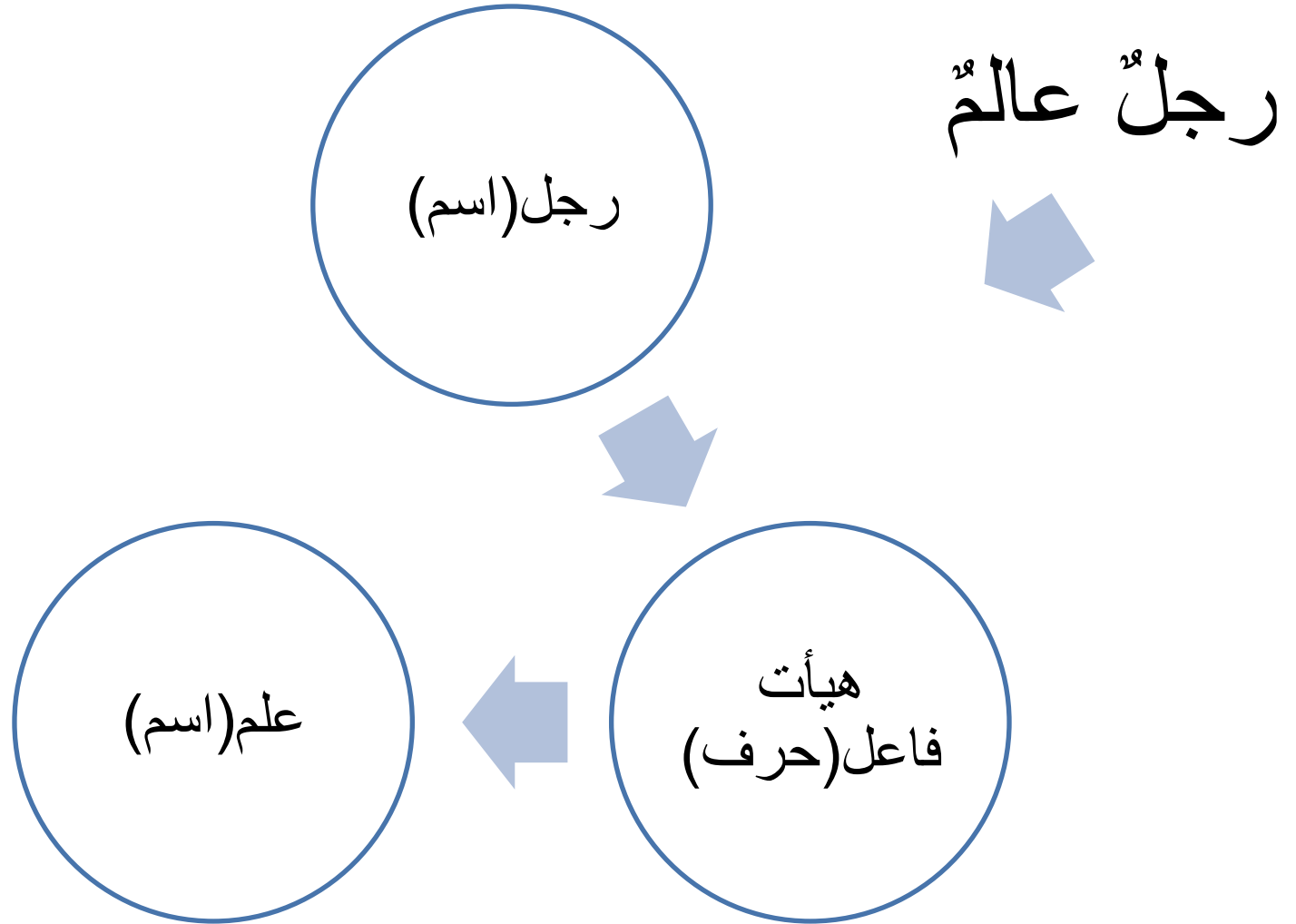
## القول الثالث و مناقشته

- ثمَّ أنه يرد على هذا القول: ما تقدّم في التعليق على القول الأول من أن دلالة المشتق على المبدأ و النسبة فقط يلزم منه تقوم النسبة بطرف واحد في مقام التصور و هو يؤدّي إلى أن يكون المشتق ناقصاً من حيث المفهوم محتاجاً إلى متمم تصوّري كالحروف، و مجرد لزوم تقوّم النسبة بطرفين لا يكفي لإيجاد مدلول التزامي عليهما فإنّ الدلالة الالتزامية التصورية فرع تامة تصوّر الملزوم مسبقاً، و من دون تصور طرفي النسبة لا تصوّر للنسبة بعد لما تقدّم في بحث المعنى الحرفي من أن النسب الخارجية تحليلية لا توجد ذهنياً إلا ضمن صورة واحدة تنحلّ إلى طرفين و نسبة.

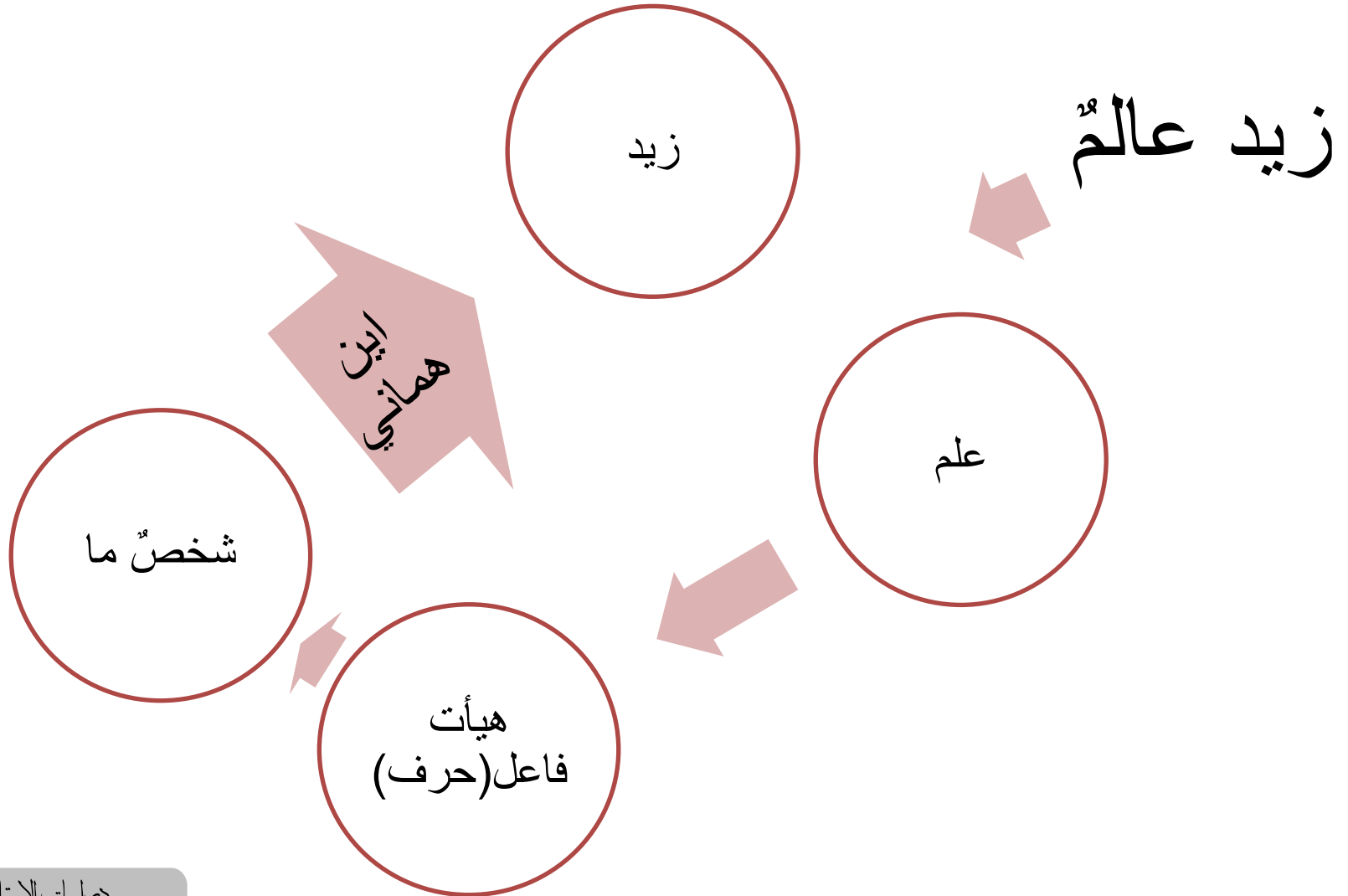
## الصحيح و المختار من الأقوال

- إلا انَّ الصحيح مع ذلك عدم أخذ مصداق الشيء في المشتق على القول بالتركيب؛ إذ لو أريد به ما جعل موضوعاً للقضية فمن الواضح ان المشتقات لا تكون محمولات دائماً كما في قولنا «أكرم الكاتب».
- و إن أريد أخذ الطبيعة التي من شأنها الاتصاف بالمبدأ كالإنسان فهو يناهض ما نحسّه وجداناً من صحّة استعمال الكاتب مثلاً في غير الإنسان و إن كانت القضية كاذبة، **فيتعيّن أن يكون المشتق مركباً من مفهوم الشيء و المبدأ و النسبة.**
- إلا انَّ هذا الكلام إنّما نقوله في المشتقات الموضوعية بوضع نوعي، أي الأوصاف الاشتقاقية بحسب مصطلح النحاة لا مثل السيف و الصارم و السرير و نحوها، فإن المأخوذ فيها واقع الشيء بمعنى الطبيعي الذي يكون معروفاً لمبادئها و لذلك لا يصدق على غيره كما يظهر بمراجعة العرف و اللغة.

## صفت و موصوف



جمله اسميه



## الأوصاف الاشتقاقية و الأوصاف غير الاشتقاقية

- إلا أنَّ هذا الكلام إنَّما نقوله في المشتقات الموضوعة بوضع نوعي، أي الأوصاف الاشتقاقية بحسب مصطلح النحاة لا مثل السيف و الصارم و السرير و نحوها، فإنَّ المأخوذ فيها واقع الشيء بمعنى الطبيعي الذي يكون معروضاً لمبادئها و لذلك لا يصدق على غيره كما يظهر بمراجعة العرف و اللغة.

## نحو التلبس المأخوذ في المشتق

- نحو التلبس المأخوذ في المشتق
- بعد افتراض أخذ نسبة تلبسيّة بنحو من أنحاء التلبس في مدلول هيئة المشتق - سواء قيل بأخذ الذات فيه أو لا - يقع الكلام في ان هذا التلبس هل يستدعي المغايرة ذاتاً و وجوداً بين الذات و المبدأ؟



## نحو التلبس المأخوذ في المشتق

- فلا يمكن تطبيق مدلول المشتق على ما يكون متحداً مع المبدأ إذ لا يعقل التلبس حينئذ بين الشيء و نفسه، أو يكفي في تعقله المغايرة مفهوماً و ان اتحدت الذات و المبدأ وجوداً كما في إطلاق صفات الذات على الله سبحانه و تعالى بناء على الحق من عينية مبادئ تلك الصفات لذاته أو لا يحتاج حتى إلى المغايرة مفهوماً فيصح قولنا البياض أبيض و الضوء مضيء و هكذا.

## نحو التلبس المأخوذ في المشتق

- ذهب المحقق الخراسانيّ (قده) إلى الوسط من هذه الوجوه قائلاً بأن المأخوذ في المدلول التلبس بنحو من الأنحاء، و هو كما يصدق على التلبس الحلولى و الصدورى كذلك يصدق على التلبس الاتحادى، و مرجعه إلى قيام المبدأ بالذات على نحو العينية و بهذا صحّ إطلاق عالم على الله سبحانه بلا حاجة إلى عناية.

## نحو التلبس المأخوذ في المشتق

- و التحقيق: انَّ أنحاء التلبس هي أنحاء من النسب و لا يعقل الجامع الذاتى بينها،
- فدعوى: انَّ المأخوذ هو التلبس بجامعه غير صحيح. لأنَّ المقصود بالتلبس إن كان المعنى الاسمى له فمن الواضح انه لا ينسب إلى الذهن من الكلمة، و إن كان المعنى الحرفى له فلا يتصور الجامع بين الحلول و الصدور و العينية بل يتعين أن تكون الكلمة موضوعة لأحد هذه الأنحاء و تستعمل فى الباقي بنحو من العناية أو موضوعة لكل واحد من تلك الأنحاء على نحو الوضع العام و الموضوع له الخاص على نحو لا تكون الكلمة من متحد المعنى.

## وضع المجموع الكلى للمركب

- وضع المجموع الكلى للمركب
- عرفنا سابقاً أن المركب يشتمل على مواد لمفرداته و هيئات إفرادية و هيئة حاصلة من ضمّ هذه المفردات بعضها إلى بعض. و بعد أن فرغوا عن أن كل واحد من هذه العناصر موضوع لمعناه و مساهم في تكوين المعنى الجملى المجموعى للكلام وقع البحث فى أنه هل يكون للمجموع من هذه العناصر المشتمل حتى على هيئة الجملة وضع خاص للمجموع من المعانى المتحصلة من تلك العناصر أو لا.

## وضع المجموع الكلي للمركّب

- و المعروف بين المحققين عدم وجود وضع من هذا القبيل و قد استدللّ لذلك بوجوه:

## وضع المجموع الكلي للمركب

- الأول: أنه لو ثبت هذا الوضع لزم استفادة المعنى و الانتقال إليه مرتين: مرة على سبيل التفصيل جزءاً جزءاً من ناحية وضع أجزاء الجملة و أخرى على سبيل الإجمال

## وضع المجموع الكلي للمركب

- و اللف من ناحية وضع المركب للمجموع المتحصّل من معاني أجزائه و هو خلاف الوجدان بل الذي يلزم في الحقيقة الانتقال إلى المعنى الجملي الإجمالي مرتين لأنّ معاني الأجزاء باعتبار اشتغالها على المعنى الحرفي الرابط لا تأتي إلى الذهن متفصلة بل مترابطة.

## وضع المجموع الكلى للمركب

- و يرد عليه: ان تعدد الانتقال بسبب تعدد الدال لا تعدد الوضع فان الوضع كما تقدّم هو القرن المؤكد بين اللفظ و المعنى فهو حيثية تعليلية للانتقال من اللفظ إلى المعنى، و اما السبب الباعث على تصوّر المعنى فهو نفس اللفظ فإذا كانت جملة واحدة طرفاً لقرنين مؤكدين، جملة تارة، و مفصلة أخرى، فليس هناك فى الذهن إلا سبب واحد لإثارة المعنى لأن الجملة بإجمالها و تفصيلها موجودة بوجود واحد. و إن شئت قلت: ان التعدد التحليلى للدال لا يوجب تعدد الوجود ذهنى للمعنى حقيقة.



## وضع المجموع الكلى للمركب

- الثاني: انّ لازم ذلك اجتماع لحاظين في آن واحد من قبل النفس أحدهما متعلّق بالمعنى الإجمالي، و الآخر متعلّق بالمعنى التفصيليّ و هو محال. و هذا الوجه واضح البطلان كبرى و صغرى.

## وضع المجموع الكلي للمركّب

- الثالث: انّ وضع مواد المركّب و هيئاته لأنحاء النسب و الربط يجدي لتحصيل المقصود فتكون إضافة وضع آخر للمركّب على تلك الأوضاع لغواً صرفاً،

## وضع المجموع الكلى للمركب

- و التحقيق:
- انّ هذا يتمّ إذا افترضنا انّ بالإمكان استقلال الهيئات في كلّ جملة بالوضع لمعانيها الحرفية، و لكن سيأتي إن شاء الله تعالى أن الهيئات و الحروف الموضوعة للنسب الناقصة يستحيل استقلالها في الوضع بل لا بدّ أن تكون موضوعة تبعاً لوضع الجملة ككل، و معه لا لغوية في وضع المجموع للمجموع. و يأتي توضيح الحال في ذلك عند الكلام في تشخيص وضع الحروف و الهيئات و نوعه.